



تأملات

في تعريف التشيع



■ أ.د. ناصر القفاري

N0380@hotmail.com

@Prof_Alqefari

الشيعة في اللغة:

الشيعة في كتب اللغة تعني الأتباع والأنصار، والتشيع معناه: المتابعة والمناصرة، لكن كتب اللغة قد تتعرض أحياناً إلى ذكر التعريف الاصطلاحي للتشيع بما لا يتفق مع الواقع، فنجد مثلاً الأزهري صاحب الصحاح (ت ٣٧٠هـ) يعرف الشيعة بحسب ما شاع واشتهر عنهم في زمنه، فيقول: «الشيعة: قوم يهوون هوى عترة النبي محمد ﷺ ويوالونهم»^(١). وهذا لا يصدق على طائفة الإثني عشرية التي يطلق عليها لقب الشيعة في عصرنا فهم لا يوالون آل البيت، بل يعادونهم، ويكفرون جملة منهم.

ويقول ابن منظور (ت ٧١١هـ) صاحب لسان العرب: «قد غلب هذا الاسم على من يتولى علياً وأهل بيته»^(٢).

(١) تهذيب اللغة: ٦١/٣.

(٢) لسان العرب: مادة: (شيع).

ولكن في عصرنا غلب هذا الاسم على الروافض، بل على غلاة الروافض الذين تبرأ منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه فحرق غلاتهم بالنار، وتوعد من فضله على أبي بكر وعمر بالجلد.

وقال الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): «قد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً وأهل بيته - رضي الله عنهم أجمعين - حتى صار اسماً لهم خاصاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة، عرف أنه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا، أي عندهم. أصل ذلك من المشايعة، وهي المطاوعة والمتابعة، قال الحافظ: وهم أمة لا يُحصون، مبتدعة، وغلاتهم الإمامية المنتظية، يسبون الشيخين، وغلاة غلاتهم ضلالٌ يكفرون الشيخين، ومنهم من يرتقي إلى الزندقة - أعاذنا الله منها -»^(٣).

ومراده بالمنتظية: من ينتظرون منذ أكثر من ألف ومئة وسبعين سنة عودة من يدعون أنه ابن للحسن العسكري المتوفى سنة ٢٦٠هـ، وأنه اختفى بعد ولادته في سرداب سامراء، فهم ينتظرون خروجه من سردابه، والحقيقة أنه معدوم لا وجود له إلا في خيالاتهم وأساطيرهم، وأصحاب هذه العقيدة هم الإثني عشرية الذين إذا أطلق لقب الشيعة اليوم لا ينصرف إلا إليهم.

(٣) تاج العروس: ٤٠٥/٥.

لفظ الشيعة في القرآن ومعناه:

مادة شيع وردت في كتاب الله العظيم في اثني عشر موضعاً^(١)، وقد أجمل ابن الجوزي معانيها بقوله: «ذكر أهل التفسير أن الشيع في القرآن على أربعة أوجه: أحدها: الفرق، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩].

الثاني: الأهل والنسب، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥].
الثالث: أهل الملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ٨٣].

والرابع: الأهواء المختلفة، قال تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا﴾ [الأنعام: ٦٥].

ويشير ابن القيم - رحمه الله - في نص مهم له إلى أن لفظ الشيعة والأشباع غالباً ما يستعمل في الذم، ويقول: ولعله لم يرد في القرآن إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُيُتُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِمَّنْ قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤].

ويعلل ابن القيم لذلك بقوله: «وذلك - والله أعلم - لما في لفظ الشيعة من الشيع، والإشاعة التي هي ضد الائتلاف والاجتماع، ولهذا لا يطلق لفظ الشيع إلا على فرق الضلال لتفرقهم واختلافهم»^(٢).

لفظ الشيعة في السنة:

ورد لفظ الشيعة في السنة المطهرة بمعنى الأتباع، كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في الرجل^(٣) الذي قال للنبي ﷺ: «لم أرك عدلت...»، قال فيه ﷺ: «سيكون له شيعة يتعمقون في الدين حتى يخرجوا»

منه...» الحديث^(٤)، وكذلك في الحديث الذي أخرجه أبو داود في المكذبين بالقدر، وفيه: «وهم شيعة الدجال»^(٥). وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة، لأن اسم الرافضة لم يعرف إلا في القرن الثاني^(٦).

لفظ الشيعة في التاريخ الإسلامي:

ورد لفظ الشيعة في الأحداث التاريخية في صدر الإسلام بالمعنى اللغوي، وهو المناصرة والمتابعة، حيث جاء في وثيقة التحكيم بين الخليفة علي، ومعاوية - رضي الله عنهما - ما نصه: «هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وشيعتهما.. (ومنها): وأن علياً وشيعته رضوا بعبد الله بن قيس، ورضي معاوية وشيعته بعمر بن العاص.. (ومنها): فإذا توفي أحد الحكمين فلشيعته وأنصاره أن يختاروا مكانه. (ومنها): وإن مات أحد الأميرين قبل انقضاء الأجل المحدود في هذه القضية فلشيعته أن يختاروا مكانه رجلاً يرضون عدله»^(٧). فأطلق لفظ (الشيعة) هنا على أتباع علي ومعاوية - رضي الله عنهما -، مما يدل على أن لقب الشيعة لم يكن مختصاً بأتباع علي في ذلك الوقت.

وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية قول حكيم بن أفلح - رضي الله عنه - : «لأنني نهيتها [يعني عائشة] أن تقول في هاتين الشيعتين شيئاً»^(٨). وأخذ منه دلالة تاريخية على عدم اختصاص علي باسم الشيعة في ذلك الوقت^(٩).

(٤) مسند أحمد: ١٢/٣-٥، قال عبد الله بن الإمام أحمد: لهذا الحديث طرق في هذا المعنى صحاح. وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح (المصدر السابق)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة: ٢/٤٥٤، قال الألباني: إسناده جيد ورجاله كلهم ثقات.
(٥) سنن أبي داود ٥/٦٧، قال المنذري: في إسناده عمر مولى غفرة لا يمتنع بحديثه، ورجل من الأنصار مجهول (المنذري) مختصر أبي داود ٦/٦١، ورواه أيضاً الإمام أحمد ٥/٤٠٧.

(٦) منهاج السنة: ٨/١.
(٧) الدينوري/ الأخبار الطوال ص ١٩٤-١٩٦، وانظر: تاريخ الطبري: ٥٣/٥ - ٥٤، محمد حميد الله/ مجموعة الوثائق السياسية ص ٢٨١-٢٨٢.
(٨) هذا جزء من حديث طويل في صحيح مسلم في باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض: ٢/١٦٨-١٧٠.
(٩) انظر: منهاج السنة ٢/٦٧ (تحقيق د. محمد رشاد سالم).

(١) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ١٨.

(٢) بدائع الفوائد: ١/١٥٥. وهذا في الغالب؛ لأنه ورد في القرآن: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾.

(٣) هو: ذو الخويصرة التميمي.. أصل الخوارج. (انظر: مسند أحمد: ٤/١٢).

تعريف الشيعة لدى الشيعة:

أ- تعريف الشيعة في كتب الإمامية الإثني عشرية:

يعرف شيخ الشيعة القمي الشيعة بقوله: «الشيعة هم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي، في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته»^(١)، ويوافقه على هذا التعريف شيخهم النوبختي حتى في الألفاظ نفسها^(٢).

وهذا التعريف مبني على دعوى كاذبة لا سند لها؛ وهي زعمهم وجود شيعة علي في زمن رسول الله ﷺ، وهي دعوى خارجة عن المعقول والمنقول؛ لأن من الثابت يقيناً، ومن الأمور المتفق عليها أنه لم يكن في عهد رسول الله ﷺ شيع وأحزاب؛ لأن الجميع شيعة له ﷺ، والله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، لا التشيع ولا غيره، والصحابة كانوا في عهده ﷺ عصبة واحدة، وجماعة واحدة، وشيعة واحدة تشيعهم وولاؤهم لرسول الهدى ﷺ.

بل لم يكن للشيعة وجود في زمن أبي بكر وعمر وعثمان، فكيف يكون لهم وجود في حياة الرسول ﷺ.

وأما شيخ الرافضة المفيد، فيرى أن لفظ الشيعة يطلق على «أتباع أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول - صلوات الله عليه وآله - بلا فصل، ونفي الإمامة ممن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء»^(٣).

فيقتصر مفهوم التشيع على من يؤمن بإمامة علي بعد وفاة الرسول ﷺ «بلا فصل» كما يعبر، وينفي وينكر شرعية خلافة وإمامة الخلفاء الثلاثة رضوان الله عليهم جميعاً، وهو يقرر أن هذا الوصف (التشيع) خاص بطائفته الإثني عشرية ومن دان بمعتقددها، ولذا يخرج جميع فرق الزيدية من فرق الشيعة سوى طائفة واحدة شاركتها في مذهبه القائم على

الطعن في الصحابة وتكفيرهم، وهي فرقة الجارودية^(٤).

ثم هو يضيف إلى تعريف سلفه القمي والنوبختي مسألة إنكار إمامة الخلفاء الثلاثة، كما أنه يحاول أيضاً في تعريفه التخلص من واقع تاريخي ثابت لا يملكون إنكاره، وهو أن علياً رضي الله عنه بايع الخلفاء الثلاثة ورضي بخلافاتهم، ولم يخالفهم أو يختلف معهم في شيء، بل كان لهم عوناً ووزيراً ومشيراً، وكانوا جميعاً يداً واحدة، وكلمتهم واحدة، وقولهم واحد. فحاول التخلص من هذه الحقيقة الثابتة التي لا يملكون إنكارها؛ بحملها على عقيدة باطلة عندهم يسمونها التقية، بل ربما كان هذا الواقع وأمثاله هو سبب اختراعهم لهذه العقيدة التي جعلوها تسعة أعشار دينهم، بل الدين كله، فقال: «غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء»^(٥). فهو يشير هنا إلى اتباعه لهم على وجه النفاق لا على سبيل الاقتداء والاتباع، وإلا فهو الخليفة الشرعي بزعمهم، ولذلك قال بوجود الاعتقاد بإمامته بلا فصل، وقد بين ذلك وأكد في كتاب آخر له حيث قال: «وكانت إمامة أمير المؤمنين بعد النبي ﷺ ثلاثين سنة منها أربع وعشرون سنة وستة أشهر ممنوعاً من التصرف في أحكامها مستعملاً للتقية والمدارة، ومنها خمس سنين وستة أشهر ممتحناً بجهد المنافقين من الناكثين والقاسطين والمارقين، ومضطهداً بفتن الضالين، كما كان رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة من نبوته ممنوعاً من أحكامها خائفاً ومحبوساً هارباً ومطروداً لا يتمكن من جهاد الكافرين ولا يستطيع دفعاً عن المؤمنين، ثم هاجر وأقام بعد الهجرة عشر سنين

(٤) الجارودية: فرقة من فرق الزيدية، وتنسب إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني الأعمى الكوفي. قال عنه أبو حاتم: كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم... ومن مقالة الجارودية: أن رسول الله ﷺ نص على علي رضي الله عنه بالإشارة والوصف دون التسمية والتعيين، وأن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره.

انظر في أبي الجارود والجارودية: رجال الكشي (ص ١٥١، ٢٢٩، ٢٣٠)، وهي ست روايات في ذمه تضمن بعضها كونه كذاباً كافراً، ومع ذلك فمفيدهم ينظمه في سلك التشيع؛ لأن التشيع في تعريفه هو هذا الغلو. وانظر: الطوسي / الفهرست (ص ١٩٢). الأردبيلي / جامع الرواة (١/ ٣٣٩). القمي / الكنى والألقاب (١/ ٣٠). وانظر: ابن حجر / تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٦). وراجع: القمي / المقالات والفرق (ص ١٨). النوبختي / فرق الشيعة (ص ٢١). نشوان / الحور العين (ص ١٥٦). المقرزي / الخطوط (٢/ ٣٥٢). الشهرستاني / الملل والنحل (١/ ١٥٩). الملطي / التنبيه والرد (ص ٢٣). أحمد بن المرتضى / المنية والأمل (ص ٢٠، ٩٠). البغدادي / الفرق بين الفرق (ص ٣٠). الرازي / محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص ٢٤٧). الأشعري / مقالات الإسلاميين (١/ ١٤٠).

(٥) المصدر نفسه.

(١) المقالات والفرق ص ١٥.

(٢) فرق الشيعة ص ٢٠، ١٧.

(٣) أوائل المقالات ص ٣٩.



والنفاق، فأني إساءة إلى علي رضي الله عنه وإلى صحابة رسول الله رضوان الله عليهم وإلى الإسلام أبلغ من هذا؟!

ثم إنه نص أيضاً في تعريفه على إخراج جميع فرق التشيع المعتدل، فذكر أنه يدخل في هذا التعريف الإمامية والجارودية الزيدية، وأما باقي فرق الشيعة غير الغالية فلا يصدق عليهم وصف التشيع بحسب اعتقاده، فلا شيعة عندهم إلا الغلاة.

أما شيخ الطائفة الطوسي فإنه «يربط وصف التشيع بالاعتقاد بكون علي إماماً للمسلمين بوصية من الرسول ﷺ وإرادة من الله»^(٢). فالطوسي هنا يجعل الاعتقاد بالنص هو أساس التشيع، وهذه هي عقيدة الوصية نفسها التي اخترعتها السبئية، كما قرر ذلك علماء المقالات، واعترفت به مصادر الشيعة.

(٣) تلخيص الشافي (٥٦/٢).

مجاهداً للمشركين ممتحناً بالمنافقين إلى أن قبضه الله جل اسمه إليه، وأسكنه جنات النعيم»^(١).

فوصف التشيع لا يصدق - في نظر المفيد - إلا على من اعتقد أن خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ممتدة من حين التحاق الرسول بالرفيق الأعلى إلى أن توفي علي - رضي الله عنه -^(٢)، ولا صحة لخلافة الخلفاء الثلاثة، كما لا يصدق - بحسب تعريفه - وصف التشيع بعد وفاة رسول الله ﷺ إلا على ثلاثة من الصحابة، وباقي الصحابة هم - في نظره وأصحاب نحلته - كفار كالمشركين الذين عاصروهم الرسول ﷺ، والحكومة كافرة، وعلي يعيش بينهم متسترًا بالتقية

(١) الإرشاد (ص ١٢).

(٢) ونجد شيخهم عبد الله شبر يؤكد في تعريفه للشيعة على هذا المعنى فيقول: «اعلم أن لفظ الشيعة يطلق على من قال بخلافة أمير المؤمنين - عليه السلام - بعد النبي ﷺ بلا فصل»، حق اليقين (١/ ١٩٥).

ب- تعريف الشيعة في المصادر الأخرى:

١- تعريف الأشعري للشيعة:

لعل من أقدم من عرف الشيعة من أصحاب المقالات والفرق [من غير الشيعة] الإمام الأشعري حيث قال: «إنما قيل لهم: الشيعة، لأنهم شايعوا علياً - رضوان الله عليه - ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ»^(٨).

وهذا التعريف يقوم على أصليين:

الأول: مشايعة علي، بمعنى اتباعه.

والثاني: تقديمه على سائر الصحابة.

أما الأول: فإن علياً من الخلفاء الراشدين المأمور بالاعتداء بهم، واتباعه يقتضي اتباع إخوانه الخلفاء الراشدين، وسائر الصحابة أجمعين، فذلك هديه وسنته. ومن فرق بالتشيع والاتباع بينه وبين إخوانه الخلفاء الراشدين؛ فقد خالف قول رسول الله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»^(٩).

أما الثاني: تقديمه على سائر الصحابة، فهذا أيضاً يصاد التشيع له واتباعه تماماً؛ لأنه قد تواتر عنه رضي الله عنه أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»^(١٠). وتوعد من خالف ذلك فقال: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري»^(١١).

ومع ذلك فإن هذه المرحلة تجاوزها الرافضة؛ لأنهم يرون أن من هذه عقيدته فليس بشيعي، إذ شرط التشيع عندهم الإيمان بالوصية السبئية، ثم أضافوا إليها أيضاً ما ترتب عليها من معتقدات^(١٢).

(٨) مقالات الإسلاميين (١/٦٥).

(٩) رواه أبو داود (٤/٢٠٠)، برقم (٤٦٠٧). والترمذي (٥/٤٤)، برقم (٢٦٧٦). وابن ماجه (١/١٥)، برقم (٤٢). صححه الألباني في مشكاة المصابيح (١/٥٨)، برقم (١٦٥).

(١٠) انظر من الروايات في هذا المعنى: «صحيح البخاري» (مع فتح الباري) (٧/٢٠). مسند الإمام أحمد، أحمد شاكر، رقم ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٧١، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ١٠٥٤ ج ٢ ص ١٤٨، ١٤٩، ١٦١، ١٦٤، ٢٣٣. (١١) منهاج السنة (١٩/٢١٩-٢٢٠).

(١٢) فاتهم لما فروا هذه العقيدة الباطلة، انبثق منها تكفير الصحابة؛ لأنهم - بزعمهم - لم يتبعوا هذه الوصية، كما أنهم أنكروا خلافة الخلفاء الراشدين، بل وترتب على ذلك ما هو أعظم؛ حيث إنهم لما لم يجدوا لهذه الوصية ذكراً في القرآن العظيم، وهي أصل الدين عندهم؛ فقالوا: بنقص القرآن وتحريفه، ولكن هذه الدعوى أخرجهما من الإسلام، فأسروها في أنفسهم وأخفوها إلا عن خاصتهم، ثم ادعوا تنزل كتب إلهية على الأئمة، كما قالوا بتأويل القرآن وفق منهج باطني وغيره من معتقداتهم بالتقية، ولما لم يجدوا تفسيراً لموافقة علي رضي الله عنه لإخوانه الخلفاء قبله ومحبته ولم يبايعته لكل واحد منهم وجهاده معهم واقتدائه بهم قالوا بالتقية، وهي تعني التفاف والخذاع.

ثم إن الطوسي يخرج السليمانية^(١) الزيدية من فرق الشيعة؛ لأنهم لا يقولون بالنص بل يقولون: إن الإمامة شورى، وإنها تصلح بعقد رجلين من خيار المسلمين، وإنها قد تصلح في المفضل، ويثبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر^(٢)، وهكذا يخرجون جميع فرق الزيدية المعتدلة، وليس ذلك فحسب بل اعتبروهم نواصب^(٣).

ولم يكتفوا بذلك، فقد جاء في رجال الكشي أن الزيدية شر من النواصب^(٤)، ويجري هذا الحكم من الإثنى عشرية على كل فرق الزيدية التي تقول برأي السليمانية كالصالحية والبترية من باب أولى.

ويذهب بعض شيوخهم المعاصرين إلى ما ذهب إليه الطوسي، فيقصر وصف التشيع على من يؤمن بالنص على خلافة علي، فيقول إن لفظ الشيعة: «عَلَم على من يؤمن بأن علياً هو الخليفة بنص النبي»^(٥).

وقد حاول شيوخهم تأكيد أساس هذا الاعتقاد بنسبته كذباً لأهل البيت، ولعل أول من أرسى هذا التوجّه وحشد له مجموعة من رواياتهم هو شيخهم الكليني في كتابه الكافي؛ كتاب الروافض المقدس، الذي قالوا عنه إن مهديهم المنتظر قال إنه كافٍ لشيعتهم.

فقد عقد صاحب كتاب الكافي ثلاثة عشر باباً في مسألة النص على الأئمة ضمّنها مئة وتسعة أحاديث^(٦)، ونرى في العصر الحاضر أحد الروافض يؤلف كتاباً في ستة عشر مجلداً في حديث من أحاديثهم التي يستدلون بها على ثبوت النص على علي وهو حديث (الغدير)، ويسمي كتابه باسم الغدير^(٧).

(١) السليمانية: فرقة من فرق الزيدية تنسب إلى سليمان بن جرير الزيدي، وهي تسمى بالسليمانية عند كثير من أصحاب الفرق. انظر: مقالات الإسلاميين (١/١٤٣). اعتقادات فرق المسلمين (ص ٧٨). الملل والنحل (١/١٥٩). التبصير في الدين (ص ١٧). ومن أصحاب الفرق من يسميها بالجريرية. انظر: الحور العين (ص ١٥٦). الخطط/ المقرئ (٢/٣٢٥). وقد نص صاحب الفرق بين الفرق أنها تسمى بـ «السليمانية أو الجريرية». انظر: الفرق بين الفرق (ص ٣٢). ويسمى صاحب المنية والأمل أحياناً بالسليمانية (ص ٩٠). وأحياناً بالجريرية (ص ٩٠).

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري (١/١٤٣).

(٣) انظر: التهذيب للطوسي (١/٣٦٤). الوسائل للحر العاملي (٤/٢٨٨).

(٤) انظر: رجال الكشي (ص ٤٥٩).

(٥) الشيعة في الميزان، لمحمد جواد مغنية (ص ١٥).

(٦) انظر: أصول الكافي (١/٢٨٦-٣٢٨).

(٧) كتاب الغدير، لشيخهم المعاصر عبد الحسين الأميني النجفي، وهو مليء بالأكاذيب والطامات والكفر البواح.

وهي: النص أو الوصية، والعصمة، والتقية، والولاء والبراء، واستثنى بعض الزيدية من القول بكل هذه المعتقدات.

فقوله: «شايعوا علياً على الخصوص»؛ يعني: اتبعوه وشايعوه خاصة دون غيره من الخلفاء، وهذا مخالفة لأمره ﷺ باتباع سنة الخلفاء الراشدين من بعده، والأمر بالاعتداء بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بل ومخالفة لهدى لعلي رضي الله عنه الذي قال: «اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف حتى يكون الناس جماعة»^(١).

وقوله: «وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية»؛ يعني: أن رسول الله ﷺ نصّ عليه وأوصى له بالخلافة إما جلياً وإما خفياً، يعني إما بالإشارة؛ وهو ما يسمى بالنص الخفي، وإما بالعبارة؛ وهو النص الجلي، ودعوى الوصية من موروثة السبئية، وإلا فالرسول ﷺ لم ينص على علي ولم يوص له، ولو كان ذلك واقعاً لنقل ظاهراً بيناً ولم يخف على أحد، ولو كان صدر ذلك عن رسول الله ﷺ لاستجاب له الصحابة، كيف وقد استجابوا لأبي بكر في وصيته لعمر بالخلافة، فهل يتصور عاقل أن أبا بكر أكثر تأثيراً في الناس من رسول الله ﷺ، وأن الناس أكثر طاعة لأبي بكر منهم لرسول الله ﷺ.

اعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، فهي محصورة - بزعمهم - في عدد معين؛ إما سبعة كما هو اعتقاد السبئية، أو اثنا عشر كما هو اعتقاد الإثني عشرية.

وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو تقية من عنده. وهذه عقيدة الرافضة إذ يعتقدون أن كل من تولى على المسلمين إلى أن تقوم الساعة فهو ظالم، وهذا هو المفهوم الخاص للظلم عند هذه الطائفة، والذي لا يوجد في قاموس أمة من الأمم سواهم.

كما يعتقدون أن بيعة علي رضي الله عنه للخلفاء، وكذلك بيعة الحسن والحسين، وعلي بن الحسن، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى الكاظم، وعلي الرضا.. وغيرهم إنما هو على سبيل التقية والنفاق، لا على سبيل الموافقة والاتباع.

وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار

(٣) صحيح البخاري (مع فتح الباري) (٧/ ٧١).

ويمكن القول إن الأشعري لا يعد من الشيعة إلا الشيعة التفضيلية الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر وسائر صحابة رسول الله ﷺ، وما سواهم فهم رافضة وليسوا بشيعة.

٢- تعريف ابن حزم للشيعة:

يحدد ابن حزم في تعريفه للشيعة ما يختص به الشيعة فقط، دون ما يشتركون فيه مع غيرهم، ويرى أن هذا هو الفاصل بينهم وبين ما سواهم.

ولذا يرى بعض المعاصرين من الرافضة أنه أدق التعاريف للشيعة. يقول ابن حزم: «من وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً»^(١).

فابن حزم يرى أن التشيع يقوم على ثلاثة أسس:

الأول: القول بأفضلية علي.

الثاني: القول بأحقية الإمامة.

الثالث: القول باختصاص الإمامة به وولده من بعده.

وعلى ذلك يدور وصف التشيع وجوداً وعدماً.

٣- تعريف الشهرستاني للشيعة:

ويقدم الشهرستاني تعريفاً للشيعة، يجمع من خلاله جل العقائد الأساسية عند الرافضة، حيث يقول: «الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله.

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك»^(٢).

فأشار في هذا التعريف إلى خمس عقائد من عقائدهم

(١) الفصل في الملل والنحل (٢/ ١٠٧).

(٢) الملل والنحل (٦/ ١٤٦).

العامة، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين.

فالإمامة عندهم أصل الدين كالنبوة أو أعظم، وهي استمرار للنبوة، بل هي الدين كله. واختيار الإمام الذي يتولى على الناس، لا يرجع فيه إلى أهل الحل والعقد، أو إلى الانتخابات لاختيار الإمام، بل المرجع في ذلك إلى الله ورسوله، فكما يختار الله الرسل، كذلك يختار الأئمة الذين يتولون على الناس - بحسب اعتقادهم -.

التعريف المختار:

التعريف الحق للشيعية اليوم هو أنهم أتباع الكليني والمجلسي وأمثالهما، ولا يصح أن يقال: إنهم أتباع أهل البيت أصلاً. ووجه ذلك ما يلي:

أولاً: أنهم يستقون دينهم ويتلقون عقيدتهم من كتاب الكافي للكليني، ولذا زعموا أن مهديهم المعصوم قال: الكافي كافٍ لشيعتنا.

ويتلقون - أيضاً - من كتاب البحار للمجلسي، الذي قال عنه شيخهم المعاصر اليهودي: إنه المرجع الوحيد في تحقيق معارف المذهب. وبقية مصادرهم الثمانية التي يسمونها صحاح الإمامية، وأول هذه المصادر بل أوثقها وأصحها لديهم هو الكافي لمؤلفه الكليني الملقب عندهم بثقة الإسلام، والذي يقوم اعتقاده على القول بأن القرآن ناقص ومحرف، كما حكاه المترجمون له من بني ملته؛ لأنه قرر في مقدمة كتابه أنه لم يذكر فيه إلا ما صح عنده وما يعتقده، وقد حشا كتابه من أخبار هذه الأسطورة، ولذلك ذكر الشيخ محمد أبو زهرة أن من هذه عقيدته فليس من أهل القبلة^(١)، كما أسس في كتابه لعقيدة المشركين، والقول بردة الصحابة أجمعين إلا ثلاثة، وغيرها من عقائد الكفر، وحاشا أهل البيت أن تنسب لهم هذه العقائد الكفرية، أو ينسب أتباعهم إلى هؤلاء الروافض الذين يتلقون دينهم من أئمة الضلال، وآخر مؤلفي صحاحهم الثمانية هو حسين النوري الطبرسي الذي يلقيه محب الدين الخطيب بـ«المجوسي اللعين»، وهو صاحب كتاب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب».

(١) الإمام الصادق: ص ٤٤٠.

ثانياً: أن من يدعون أنهم أئمتهم الاثنا عشر هم خمسة أقسام:

• قسم صحابة: وهم علي والحسن والحسين، وقد رضي الله تعالى عن الصحابة أجمعين، وهم أبرياء مما نسبهم هؤلاء المعتدون، ولذلك فإن علياً رضي الله عنه عاقب أسلافهم من الغلاة حيث أمر بإحراق أولئك الذين ادعوا فيه الألوهية^(٢). وأما السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر فإن علياً لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء وهو مؤسس نحلته، فقتل، إنه قتله، قال ابن حجر: «عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة ضال مضل، أحسب أن علياً حرقه بالنار»^(٣)، وقيل: إنه أراد قتله، فهرب منه. وأما المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر فروى أنه قال: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري»^(٤).

• قسم من كبار أئمة التابعين ومن أئمة الإسلام والسنة: كعلي بن الحسن، وابنه محمد بن علي بن الحسن، وابنه جعفر الصادق، وهم أبرياء من مفتريات هؤلاء الروافض وضلالهم، كما تشهد بذلك سيرتهم وما صح من أقوالهم.

• قسم دون هؤلاء في العلم لكن لم يؤثر عنهم شيء من مقالات الروافض، وهم: موسى الكاظم، وابنه علي الرضا، وابنه محمد الجواد، وابنه علي الهادي.

• الحسن العسكري لم يؤثر عنه - أيضاً - شيء من مقالات هؤلاء الروافض، لكنه ضعيف عند المحدثين كما ذكر ذلك ابن الجوزي في الموضوعات.

• من يلقبونه بالمهدي ويزعمون أنه اختفى وهو رضيع، وينتظرون عودته، ويعتقدون أنه حاضر في الأمصار، غائب عن الأبصار، يرى الناس ولا يرونه، وهو لا وجود له ولا حقيقة، بل هو من خرافاتهم^(٥).

(٢) انظر: منهاج السنة (٢١٩/١)، فتح الباري (٢/ ٢٧٠)، التنبيه والرد (ص ١٨)،

التبصير في الدين (ص ٧٠).

(٣) لسان الميزان: (٣/ ٢٨٩).

(٤) منهاج السنة: (١/ ٢١٩-٢٢٠).

(٥) انظر: تفصيل ذلك في: أصول مذهب الشيعة (٢/ ٨٢٣) وما بعدها.